

Distr.: General
21 December 2004
Arabic
Original: French



رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة وجهتها للتو إلى الأمين العام للأمم المتحدة (انظر المرفق) بشأن تقريره المرحلي الثالث عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/962).

وأرجو ممتنا أن تتخذوا ما ترونه من ترتيبات لنشر هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) فيليب دجانغوني - بي
السفير
الممثل الدائم

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الموجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة

تطبيقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٢٨ (٢٠٠٤)، نشرتم للتو تقريركم المرحلي الثالث عن
عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2004/962). وسعيتم فيه إلى وصف تطور الحالة في
كوت ديفوار منذ تقريركم السابق S/2004/697 المؤرخ ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤.
وبأمر من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم الملاحظات التي يوحى بها هذا التقرير
لجمهورية كوت ديفوار.

فرغم أنكم سعيتم إلى أن تجعلوا من هذا التقرير تقريراً جامعاً، فإنه لا يبدو أنه يراعي
الشواغل الظرفية العديدة القائمة في الميدان ولا يتناول الالتماسات التي وجهها رئيس
الجمهورية والحكومة الإيفوارية إليكم قبل نشره بفترة طويلة. وكان انتظار ردودكم على
هذه الطلبات عبثاً، إذ كان الملتزمون يراودهم الأمل بطبيعة الحال في أن تتناول شواغلهم في
هذه الوثيقة.

ومن جهة أخرى، فإنكم إذ توحون في تقريركم بأنكم قد قطعتم برأي في مصداقية
بيانات صادرة عن أطراف ثالثة في التراجع الإيفواري، تقابلون بالارتياح بيانات الحكومة
الإيفوارية. ولا يبدو، بالتالي، أنكم عازمون على الإشارة بإجراء التحقيقات الدولية التريهة
اللازمة لإظهار حقيقة كل الأحداث التي جرت في كوت ديفوار من ٤ إلى ١٠ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

والواقع أن رئيس الجمهورية، لوران غباغبو، طلب إليكم، في رسالته المؤرخة
٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ والتي أحيلت إلى مكتبكم في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أن
تدعوا إلى عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في موقف فرنسا فيما يتعلق "بأعمال
الثار" التي قامت بها والتي تشكل من جميع الجوانب انتهاكات جسيمة لميثاق الأمم المتحدة
ولسيادة دولة كوت ديفوار. وأكدت لكم هذا الطلب في رسالتي المؤرختين ٦ و ٨ تشرين
الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

وفي أعقاب مقابلة أجريتموها معي في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وجهت
إليكم رسالتي استرعت فيهما انتباهكم من جديد إلى أن السلطات الإيفوارية ترى ضرورة
إجراء تحقيق دولي نزيه في الأحداث التي جرت في كوت ديفوار من ٦ إلى ١٠ تشرين

الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وضرورة إدماج القوات الفرنسية لعملية ليكورن في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

كما أشرت إلى ضرورة تقديم الأمم المتحدة لدعم محدد لإنجاز مراحل عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج الضرورية والتي لا يحيد عنها لإقرار السلامة الإقليمية وسلطة الدولة على مجموع الأراضي الإيفوارية، وكذا للشروع في العملية التحضيرية للمشاورات الاستثنائية العامة لعام ٢٠٠٥. فيإحلال السلام في كوت ديفوار، ستتيح النتيجة القانونية والشرعية لهذه المشاورات الشروع في إجراءات عاجلة للإعمار في فترة ما بعد انتهاء النزاع وتوطيد أركان السلام، والأمن الوطني ودون الإقليمي، والمصالحة الوطنية ودون الإقليمية، والديمقراطية والحكم الرشيد، ثم التنمية البشرية المتكاملة.

وفي نفس الاتجاه، التمسست وزيرة حقوق الإنسان بكوت ديفوار مساعدتكم في رسالتها المؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

واقنعنا بأن تفكيركم في الشواغل العاجلة التي أطلعتمكم عليها الوزيرة هو الذي يُوحى إليكم بالتزام الصمت في الوقت الراهن، فإن كوت ديفوار ترجو أن تحظى بشرف استجابتكم لتوقعاتها.

أما فيما يتعلق بالتقرير S/2004/962، فإنه يستدعي العديد من الملاحظات ألخصها في الوقت الراهن، في النقاط التالية:

(أ) إن أقوالكم المتعلقة ببعض أحكام الدستور الإيفواري التي سبقت على سبيل الاستشهاد كان ستكون أكثر حجية وموضوعية لو أنها تضمنت النص الحرفي لتلك الأحكام/المقتضيات المقتبسة بدل الاكتفاء بإيراد مؤداها. ويصدق هذا القول مثلا على الفقرة الأولى من المادة ١٢٧ من دستورنا التي تنص على أنه "لا يجوز الشروع في أي إجراء للتعديل أو متابعته عندما يمس ذلك التعديل بالسلامة الإقليمية". وهذا ما لا يُفهم صراحة من الجزء الثاني من العبارة الثانية في الفقرة ٨ من تقريركم التي نصها كالتالي: "وأستطرد إلى القول بأن المادة ١٢٧ من الدستور الإيفواري تنص على عدم إجراء تعديل دستوري عندما يكون هنالك خطر يهدد السلامة الإقليمية للدولة"؛

(ب) إن الإمداد بالمياه والكهرباء في كوت ديفوار قد أنيط بشركتين من القطاع الخاص هما: شركة توزيع مياه كوت ديفوار والشركة الإيفوارية للكهرباء، بناء على عقدي امتياز تتولى متابعتهم دولة كوت ديفوار، عن طريق وكالات وطنية متخصصة. فتفحص هذه الأخيرة مع الجهتين صاحبي الامتياز المذكورتين التدابير اللازمة اتخاذها لضمان التطبيق الصارم للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي في إطار الامتياز الذي رسا عليهما

وكذا في إطار القوانين الدولية الأخرى. غير أنه يجدر بالإشارة أن هذا الشرط الحيوي للقانون الإنساني الدولي، يفرض هو أيضا، التعجيل بنزع سلاح الجماعات المسلحة لإعادة سلطة الدولة إلى كل الأراضي الإيفوارية وضمان أمن جميع شركات تقديم الخدمات الأساسية، تحت مسؤولية الدولة الإيفوارية؛

(ج) إن تأكيدكم الذي مفاده أن "أعدادا كبيرة من الميليشيات التي تطلق على نفسها اسم "الشبان الوطنيين"...، بعضها مسلح بالبنادق، [قامت] بمحاصرة فندق الغولف حيث كان يقيم عدد من وزراء القوات الجديدة..." (الفقرة ١٥) قول مشكوك فيه. فما يسعى البعض جاهدا إلى جعل المجتمع الدولي يصدق من افتراء بالإشارة إلى تسليح بعض "الشبان الوطنيين" كذبه تكذيبا قاطعا وزير الأمن الداخلي الإيفواري بعد تحقيق دقيق قامت به دوائره. أما فيما يتعلق بـ "الشبان الوطنيين"، فإنهم منظمون في جمعية قانونية، ولا يرتبطون بأي حزب سياسي إيفواري، ولا يساندون حاليا، واستنادا إلى نظامهم الأساسي ومظاهراتهم المرخص بها، إلا قضية جمهورية كوت ديفوار. أو لم يحن بعد أوان إجراء تحقيق دولي نزيه يحدد المسؤولية عن هذه الحملات التضليلية؟

(د) وعندما تتبنون المزاعم القائلة بأن "مستوى التوتر [ارتفع] بسرعة في أبيدجان وغيرها من المدن الكبرى تغذية الرسائل التي بثها مؤيدو الرئيس غباغبو على هيئة الإذاعة والتلفزيون التي تديرها الحكومة والتي تحث على الكراهية والعنف ضد القوات الفرنسية وكذلك المواطنين الفرنسيين" (الفقرة ١٩)، فإنه يحق لكوت ديفوار أن تطالبكم بأن تقدموا لها الأدلة التي في حوزتكم حتى تساعدوها على التعجيل بإنهاء التحقيقات بشأن هذه المزاعم واتخاذ الإجراءات الملائمة ضد موجهي هذه النداءات الخطيرة إلى الكراهية والعنف. كما ستساعدونها على التعجيل بإقرار عدم الإفلات من العقاب في كل أراضيها وهو أمر لا غنى عنه لاستتباب الأمن العام في كوت ديفوار؛

(هـ) وأخيرا، فإنكم بحشركم بين هالين مزدوجين لعبارة انتهاك السيادة والسلامة الإقليمية التي تنسبها السلطات الإيفوارية إلى العسكريين الفرنسيين في كوت ديفوار في حين أن عبارتي "دفاع مشروع عن النفس" و "لم يكن بوسع فرنسا إلا أن ترد على الهجوم" المقتبستين من كلام وزيرة الدفاع الفرنسية لم تدرجا بين هالين مزدوجين توخيا للحياد، ألا ترون أنكم قد بدأت تخرجون بشكل ملموس عن حيادكم؟

(توقيع) فيليب دجانغوني - بي

السفير

الممثل الدائم